المبادى والمسايل فلا يكون الكلى اعنى علم المعانى منحصرا فى الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعية
بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذى هو بعض من علم المعانى المتناول ولو يجب التغليب والتسامح له ولغيره من الاشياء الثلثة
والمبادى والموضوعات لاستقام الكلام ايضا قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات فى الابواب الثمانية اصول
وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى جواز حمل العلم على الملكة والحصر على الحصر المسبب فى السبب كما قيل مع بعده فتامل قوله
لا محالة مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا اى تحول اليه وخبر لا محذوف اى لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم
ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم قوله قايمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة فى الخبر ايقاع النسبة او انتزاعها وفى اضرب
مثلا هو طلب الضرب نعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا اصيلا كسائر صفات النفس لا انها
معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بانه لا احتياج فى التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود فى
نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجابه لا مجرد تصوره كذا نقل من الشارح ففى قوله وهو تعلق احد جزئى الكلام بالاخر مسامحة
اذ النسبة بهذا المعنى قايمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب الظاهر
او المراد قيامها بها او لا المانع او انها من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح من ان قول الشاك والمجنون والنايم والساهى
كلام اذ من البين ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شى منها قوله لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة
احداثها فى الكلام حتى تشمل الانشا فان من اوجد المتكلم باضرب اوجد النسبة المشتمل هو عليه للغى ذكر الانتزاع لغوا فسدا
للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفى فى قوله لا انشا الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر للغى ان يقال
ان كان له نسبة فخبر والا فانشاء فتامل قوله سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اى تعلق ايجاب او سلب ولا
فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله فى احد الازمنة الثلثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار
الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها فى الحال تطابقها قوله تطابقه او لا تطابقه تكثير
للفايدة وتمهيد للمباحث المذكورة فى التنبيه الاتى لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اى
من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسئول عنه
وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه قوله وان لم يكن لنسبة خارج كذلك المقصود ارجاع النفى الى القيد الاول بقرينة
ما اشتهر ان لا خارج للانشاء قوله اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبمعناه ما يعم المتعارف وهو

ما يفهم

ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظايرهما وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك
بصيغته قوله ولا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق فى الاعتبار واوفر فى الاشتمال على
اللطايف كما سيصرح به نفسه فى اول احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض
التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم يقيد بالزيادة بكونها لفايدة لم يفهم اعتبارها فى مفهومه وان كان
كذلك فى نفس الامر قوله ومن رام الى قوله نفسا وكلامه اكثر واظهر ردا على الخلخالى واشارة الى ان كلام المصنف ايضا فاسد فى
نظر ارباب الفن لقصوره عن افادة ما يهمه قوله فجعلها بابا سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف
فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور فى المتن ولا يخفى ان الكلام عن الاشارة
الى ان الترتيب الاقرب هذا الذى ذكر لا ما ذكره المصنف ره قوله ولذا لم يقل احوال القصر اى لكون القصر والفصل والوصل احوالا
فى نفسها واما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له قوله وسم
هذا البحث بالتنبيه اى اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكى والهاء عوض من الواو وفى قوله لانه قد سبق منه ذكر
ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فى ما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان فى حكمه كالبديهيات او انه يستعمل فيما
لا يحتاج الى الدليل كالبديهى وما يتعلق به علم سابق فى حكمه قوله فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر
بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشى على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق والمتوقف
على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح فى شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد
تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما
على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق فى تعريف الخبر غير صحيح لانه معرف بالخبر فاخذه فى تعريفه يكون دورا وكذا
نقول لا يصح تعريف الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ فى تعريفه فاخذه فى تعريف الصدق يوجب الدور ثم المواد من الاخبار
المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدى بعن لا الايقاع بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وبالنسبة على ما اختاره فى شرح
المفتاح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفى فالاخبار والكشف منها على ما هو
عليه صدق والا فهو كذب وهذا اصح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف فى الاستعمال اخبرت عن زيد دون
اخبرت عن نسبة القيام اليه قوله وايضا الصدق والكذب الخ ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار اختلاف الصدق وعدمه كاف فى

Copyright © King Saud University